عليه ، وما زالت قضيته معروضة على القضاء المصري الذي لم يبت بها حتى الان ٠

ينقسم الكتاب الى قسمين خصص اولهما للدراسة ، التي اجراها المؤلف من موقعه القريب جدا من الموضوع ، بينما خصص القسم الثاني للوثائق ٠

وتشتمل الدراسة ، بعد المقدمة ، على اربعة فصول تعالج الوضع السياسي الداخلي في مصر منذ « انقلاب ١٣ مايو (ايار) ١٩٧١ » كما اسماه المؤلف وتشرح كيف فتحت الطريق الى « هبة يناير » ٠٠ ثم تتعرض لاسباب تحول المظاهرات السلمية الى العنف والاتهام الذي وجه لليسار بالتحريض على الشغب ، الى ان تتدرج لتشرح كيف انهارت مؤامرة الحكومة ٠

في المقدمة ، التي جعلها المؤلف تحت عنوان « ١٨ و ١٩ يناير » ٠٠ مؤامرة ام انتفاضة شعبية ،يسجل حسين عبد الرازق شهادات الصحافة العالمية ووجهات نظر حزب التجمع الوحدوي والحزب الشيوعي المصري في الاحداث . والتي جاءت جميعها مخالفة لوجهة نظر الحكومة المصرية التي اتهمت الشيوعيين وحزب التجمع والناصريين بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم ٠ فقد وصفت الصحف ووكالات الانباء العالمية هذه التهمة « ساذجة » واجمعت كلها ، تقريبا ، على ان قرارات رفع اسعار السلع كانت هي السبب المباشر للانفجار نظرا لما تعانيه الجماهير من اعباء اقتصادية ٠

فالحكومة تصف احداث ١٨و١٩ يناير ـ على لسان رئيس الوزراء ممدوح سالم امام مجلس الشعب ـ بانها « مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتآمرين الى الحكم عن طريق العنف وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة ٠٠ ولعل خط سير الاحداث يكشف عن ان العناصر الشيوعية المنظمة ، وبعض قيادات حزب التجمع ، كانت ترصد تطورت الموقف الاقتصادي ، ومن وجهة نظر واحدة ، تقف على ارضية سياسية واحدة ، هدفها الانقضاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها ٠ وان الفريقين ، تشاركهما بعض العناصر من مدعي الناصرية التي اشتركت في المظاهرات ، سارعوا الى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة ٠ وكان اسلوب التفجير متجها منذ البداية الى اثارة مشاعر السخط الجماهيري ، الى الحد الذي يصل بالامور الى اثارة الاضطرابات على مستوى محافظات الجمهورية باكملها ٠٠ » ٠

وبعد بيان الحكومة يأتي بيان ٢٤ يناير الذي صدر عقب اجتماع رئيس الجمهورية بالقيادات السياسية ،الذي نلمس التناقض فيه واضحا ، فالبيان يقول « ان حدوث ردود الفعل بالنسبة للقرارات الاقتصادية التي صدرت اخيرا وان كان امرا طبيعيا لما تمثله من اعباء على بعض قطاعات الشعب ، الا ان العناصر التخريبية التي يهمها عدم خروج البلاد من ازمتها الاقتصادية التي تكون المناخ الصالح لتنفيذ اهدافها ركبت موجة رد الفعل الشعبي واخرجتها عن مسارها السلمي ، وحولتها الى الاحداث المؤسفة ٠٠٠ » ٠

وينهي حسين عبد الرازق مقدمته بالتنبيه الى ان المدخل الصحيح الذي على ضوئه تفهم احداث يناير في مصر ، هو تقييم قرارات ١٧ يناير بشأن رفع الاسعار وعلاقتها بالممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في معركة التصحيح